العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الجمعة 2026/08/07 - 24 صفر 1448
السنة 49 العدد 13881
Friday 07/08/2026
49th Year, Issue 13881
www.alarab.co.uk

اتفاق هرمز يصطدم بعقدة السيادة

طهران تتمسك بحق مراقبة السفن وفرض رسوم على عبورها، بينما ترفض واشنطن أي ترتيبات تمنح طهران نفوذا دائما

دبي - لم تعد المفاوضات الجارية بين إيران وسلطنة عُمان بشأن تنظيم الملاحة في مضيق هرمز مجرد ترتيبات فنية لإعادة تشغيل أحد أهم الممرات البحرية في العالم، بل تحولت إلى اختبار سياسي لموازين القوى التي أفرزتها الحرب الأميركية الإيرانية. فبينما تؤكد طهران أن المحادثات أحرزت تقدما ملموسا، تشير المعطيات إلى أن القضايا الأكثر حساسية ما تزال عالقة، وفي مقدمتها إصرار إيران على ممارسة دور مباشر في مراقبة السفن العابرة وفرض رسوم على مرورها، مقابل رفض أميركي لأي ترتيبات تمنحها سيطرة فعلية على المضيق.

وأعلنت إيران أن المباحثات الفنية والقانونية مع سلطنة عُمان بلغت مراحل متقدمة، بعد التوصل إلى تفاهمات بشأن الإحداثيات الجغرافية للمسار الملاحي الجديد، فيما أكد نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون القانونية والدولية كاظم غريب آبادي أن الاتفاق يقترب من مرحلته النهائية، موضحا أن النظام المقترح يختلف عن آلية الملاحة المعمول بها منذ ستة عقود، ويقضي بمرور السفن التجارية عبر المياه الإقليمية الإيرانية في رحلتي الذهاب والإياب.

لكن ما تصفه طهران بأنه إعادة تنظيم للملاحة، تنظر إليه واشنطن باعتباره إعادة صياغة لقواعد السيطرة على المضيق. فالمشكلة بالنسبة للإدارة الأميركية ليست في إعادة فتح هرمز، بل في الكيفية التي سيُفتح بها، ومن ستكون له الكلمة الفصل في إدارة حركة العبور داخل أهم شريان لنقل النفط والغاز في العالم.

> حتى إذا نجحت الوساطة العُمانية في تقريب وجهات النظر، فإن الاتفاق النهائي سيظل رهينا بقرار سياسي أميركي

وتشير مصادر إقليمية وإيرانية إلى أن أحد أبرز بنود الاتفاق المقترح يمنح إيران دورا رئيسيا في الإشراف على السفن الداخلة إلى الخليج، بينما ما تزال تفاصيل التعامل مع السفن المغادرة محل نقاش. كما تطالب طهران بفرض رسوم تتراوح بين خمسة وسبعة في المئة من قيمة الشحنات العابرة، في حين تقترح سلطنة عُمان رسوما أقل لا تتجاوز ثلاثة في المئة، على أن يكون دفعها طوعيا، بينما تتمسك الولايات المتحدة برفض أي رسوم من الأساس.

ويكشف هذا التباين أن الخلاف تجاوز التفاصيل الفنية، ليمس جوهر مفهوم السيادة على المضيق. فإيران تعتبر أن الحرب منحتها فرصة لإعادة ترتيب قواعد الملاحة بما يتناسب مع موقعها الجغرافي وسيطرتها على جزء من المضيق، وترى أن مرور السفن عبر مياهها الإقليمية يجب أن يقترن بصلاحيات سيادية، تشمل المراقبة والتنظيم وفرض رسوم عبور، شأنها شأن كثير من الممرات المائية التي تفرض فيها الدول رسوما مقابل الخدمات التي تقدمها.

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى هذه المطالب باعتبارها تحولا استراتيجيا يتجاوز الملف البحري. فمنح إيران حق مراقبة السفن أو تحصيل رسوم على المرور يعني، من وجهة النظر الأميركية، الاعتراف لها بنفوذ دائم على أحد أهم الممرات التجارية في العالم، وهو ما قد يحول المضيق مستقبلا إلى ورقة ضغط سياسية واقتصادية تستخدمها طهران كلما تصاعد التوتر مع الغرب.

ويزداد هذا القلق في ظل اعتماد الاقتصاد العالمي على المضيق، الذي يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط والغاز القادمة من الخليج. ولذلك، دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على اعتبار حرية الملاحة في هرمز مصلحة استراتيجية لا يجوز أن تخضع لإرادة أي طرف إقليمي منفرد، وهو ما يفسر الوجود العسكري الأميركي المستمر في المنطقة منذ عقود.

كما تخشى واشنطن أن يؤدي قبول هذه الصيغة إلى خلق سابقة سياسية يمكن أن تمتد إلى ممرات بحرية أخرى، خاصة في ظل محاولات الحوثيين خلال الأشهر الماضية فرض ترتيبات مشابهة في باب المندب. ولذلك، فإن أي تنازل في هرمز قد يُفسر باعتباره اعترافا بحق القوى الحليفة لإيران في فرض قواعد جديدة على الملاحة الدولية في مناطق نفوذها.

وتحاول سلطنة عُمان، التي تتولى الوساطة بين الطرفين، تضييق هوة الخلاف عبر صيغة وسط تقوم على تقاسم المسؤوليات، بحيث تتولى دول المنطقة الإشراف على عمليات التفتيش، مع الإبقاء على الطابع الطوعي لأي رسوم محتملة، بما يحفظ لإيران بعض مطالبها السيادية، ويخفف في الوقت نفسه من المخاوف الأميركية والخليجية.

غير أن مصادر مطلعة تستبعد التوصل إلى اتفاق نهائي في المدى القريب، معتبرة أن القضايا الجوهرية لم تُحسم بعد، رغم الحديث الإيراني عن "تفاهمات جوهرية". فحتى في حال الاتفاق على المسار الملاحي، تبقى مسألة الصلاحيات التنفيذية وآليات الرقابة والرسوم من أكثر الملفات حساسية.

ويأتي هذا التعقيد في وقت تتزايد فيه الضغوط على الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب التي دخلت شهرها الخامس، بعدما تحولت إلى عبء سياسي وعسكري. فقد تعهد في بداية الأزمة بإجبار إيران على الاستسلام، لكن استمرار القتال دون تحقيق أهداف حاسمة، إلى جانب استنزاف القدرات العسكرية الأميركية، دفعه إلى إبداء تفضيل متزايد للحل الدبلوماسي.

لمسات أخيرة

فوز عبدول السيد في ميشيغان يكشف تحوّلاً أعمق داخل الديمقراطيين تجاه إسرائيل

ميشيغان - لم يكن فوز الطبيب وعالم الأوبئة الأميركي من أصل مصري عبدول السيد بالانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي في ولاية ميشيغان مجرد مفاجأة انتخابية، بل حمل دلالات سياسية تتجاوز حدود الولاية. فالنتيجة تعكس تحولاً متسارعاً داخل الحزب الديمقراطي، ليس فقط في موازين القوة بين جناحيه التقليدي والتقدمي، وإنما أيضاً في موقع إسرائيل داخل الخطاب السياسي للحزب، بعد أن كانت لعقود من القضايا التي تحظى بإجماع واسع بين الديمقراطيين.

وجاء انتصار السيد على حساب النائبة هالي ستيفنز، إحدى أبرز شخصيات المؤسسة الديمقراطية، والتي كانت تُعد المرشحة الأوفر حظاً بفضل خبرتها في الكونغرس وعملها السابق في إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، إضافة إلى مواقفها التقليدية المؤيدة لإسرائيل والداعمة لتعزيز المساعدات العسكرية لها.

لكن حسابات المؤسسة الحزبية لم تصمد أمام المزاج الجديد الذي يتشكل داخل القاعدة الديمقراطية، خصوصاً منذ اندلاع الحرب في غزة. فقد نجح السيد في تحويل موقف منافسته من إسرائيل من نقطة قوة إلى عبء انتخابي، مقدماً نفسه باعتباره مرشحاً يرفض استمرار النهج التقليدي للحزب في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ورغم أن برنامجه الانتخابي ركز على قضايا داخلية، مثل الرعاية الصحية الشاملة والحد من تأثير المال السياسي، فإن الحرب في غزة فرضت نفسها على الحملة، وتحولت إلى أحد أبرز معايير التقييم لدى شريحة واسعة من الناخبين الديمقراطيين، وخاصة الشباب والأقليات.

واستخدم السيد خطاباً شديد الانتقاد للسياسة الإسرائيلية، واتهم منافسته بدعم "الإبادة الجماعية" في غزة، كما سعى إلى تصوير الدعم الذي تلقته من جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل باعتباره دليلاً على ارتهانها لمصالح خارجية ولوبيات نافذة، وهو خطاب وجد صدى لدى قطاع متزايد من الناخبين الذين باتوا ينظرون إلى العلاقة التقليدية بين الحزب الديمقراطي وإسرائيل بقدر أكبر من التشكيك.

وتكشف هذه النتيجة أن الانقسام داخل الحزب الديمقراطي لم يعد يدور فقط حول قضايا اقتصادية أو اجتماعية، بل امتد إلى السياسة الخارجية، وتحديداً إلى طبيعة العلاقة مع إسرائيل. فبعدما كان الدعم غير المشروط لتل أبيب يمثل أحد ثوابت الحزب، أصبحت هذه القضية محل نقاش داخلي حاد، خصوصاً في أوساط الجيل الجديد من الديمقراطيين.

ولا يمثل السيد حالة معزولة، إذ يأتي فوزه ضمن موجة متصاعدة من الانتصارات التي حققها مرشحون تقدميون خلال الأشهر الأخيرة، كان أبرزهم زهران ممداني في نيويورك، إلى جانب مرشحين آخرين في ولايات مختلفة. إلا أن ما يمنح فوز السيد أهمية استثنائية هو أنه تحقق في ميشيغان، إحدى أكثر الولايات الأميركية تنافساً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وليست دائرة انتخابية ذات أغلبية ديمقراطية ساحقة كما هو الحال في أجزاء واسعة من نيويورك.

تقرأون في العدد

- العراق يمضي نحو حسم ملف السلاح المنفلت بتوافق سياسي نادر — ص2
- حين يصبح الخبر قوة: قراءة في التجربة القطرية — ص3
- محمد بوعزارة... سيرة كاتب يحوّل الذاكرة إلى وثيقة للتاريخ — ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

الشرق الأوسط بعد الحرب... سلامٌ هش وردعٌ دائم

ليس بالضرورة أن تنتهي الحروب دائماً بتوقيع اتفاقيات سلام، فهي كثيرًا ما تنتهي بصياغة معادلات ردع جديدة. وما شهدته المنطقة خلال الأشهر الأخيرة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى لم يكن استثناءً لهذه القاعدة، إذ توقفت المواجهة العسكرية المباشرة، لكن أسبابها العميقة ما تزال قائمة، فيما دخل الإقليم مرحلة مختلفة تتسم بهدوء السلاح أكثر مما تتسم بالاستقرار.

قد يبدو المشهد أقل صخبًا مما كان عليه خلال أيام القصف المتبادل، لكن الهدوء الحالي لا ينبغي أن يُفسَّر على أنه نهاية للصراع، بل هو أقرب إلى هدنة غير معلنة بين قوتين تدرك كل منهما أن كلفة الحرب الشاملة باتت أعلى من مكاسبها. لقد أثبتت المواجهة أن امتلاك القوة لا يعني بالضرورة القدرة على فرض الإرادة، وأن الردع المتبادل، مهما بلغت فعاليته، لا يصنع سلامًا دائمًا، وإنما يؤجل الانفجار إلى حين.

لقد كشفت الحرب، قبل أي شيء آخر، أن ميزان القوى في المنطقة أصبح أكثر تعقيدًا مما كان عليه قبل سنوات. فمن جهة، أظهرت إيران أنها ما تزال تمتلك قدرة معتبرة على الحفاظ على عناصر الردع التي بنتها خلال عقود، سواء عبر برنامجها الصاروخي أو عبر شبكات النفوذ التي نسجتها في عدد من الساحات الإقليمية، رغم ما تعرض له بعضها من ضغوط وتراجعات. ومن جهة أخرى، أكدت إسرائيل أنها لا تزال تحتفظ بتفوق عسكري وتقني يمنحها قدرة كبيرة على توجيه ضربات دقيقة، مدعومة بتحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة وشركاء غربيين.

غير أن أهم ما أفرزته المواجهة هو أنها أعادت تعريف مفهوم الردع نفسه. فلم يعد الردع يعني منع الخصم من استخدام القوة، بل أصبح يعني إقناعه بأن استخدام هذه القوة لن يحقق له مكاسب استراتيجية حاسمة. وهذا ما يفسر توقف العمليات العسكرية الواسعة دون أن يعني ذلك انتهاء أسباب التوتر.

في الوقت نفسه، بدا واضحًا أن منطق الحسم العسكري لم يعد قادرًا وحده على رسم مستقبل المنطقة. فالحرب لم تُنهِ نفوذ إيران الإقليمي، كما أنها لم تُلغِ المخاوف الأمنية الإسرائيلية. وفي المقابل، لم تتمكن طهران من فرض معادلة جديدة في الخليج أو تغيير موازين القوى الإقليمية بصورة جذرية. وهكذا خرج الطرفان من المواجهة وهما يدركان أن إدارة الصراع أصبحت، في هذه المرحلة، أكثر واقعية من السعي إلى حسمه.

ولعل أحد أهم التحولات التي برزت بعد الحرب يتمثل في تصاعد أهمية أمن الملاحة البحرية، ولا سيما في الخليج العربي ومضيق هرمز. فهذه الممرات لم تعد مجرد طرق لنقل النفط والغاز، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في معادلة الأمن الاقتصادي العالمي. وأي اضطراب فيها لا ينعكس على دول المنطقة وحدها، بل يمتد أثره إلى أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد والاستقرار المالي في مختلف أنحاء العالم.

ومن هنا اكتسبت الجهود الدبلوماسية، ولا سيما الوساطات الإقليمية، أهمية متزايدة. فقد برهنت التجربة أن الحفاظ على قنوات الحوار، حتى في أشد لحظات التوتر، لم يعد ترفًا سياسيًا، بل ضرورة استراتيجية تمنع سوء التقدير الذي قد يقود إلى مواجهة لا يريدها أحد. كما أكدت أن دول المنطقة باتت أكثر إدراكًا لحاجتها إلى أدوات دبلوماسية موازية للقوة العسكرية، لأن الأمن المستدام لا يُبنى بالسلاح وحده.

وفي هذا السياق، يظل الدور الأميركي عاملًا حاسمًا في معادلة الشرق الأوسط. فواشنطن، رغم استمرار التزامها بأمن حلفائها، تبدو أكثر ميلًا إلى إدارة الأزمات ومنع توسعها، بدل الانخراط في حروب مفتوحة طويلة الأمد. وهي مقاربة تعكس إدراكًا متزايدًا بأن أولويات النظام الدولي تتغير، وأن المنافسة مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الصين، تجعل من الاستقرار النسبي في الشرق الأوسط مصلحة أمريكية لا تقل أهمية عن الحفاظ على توازن الردع فيه.

أما الدول العربية، فقد وجدت نفسها أمام فرصة لإعادة تعريف دورها في البيئة الإقليمية الجديدة. فبدل أن تكون مجرد ساحات تتأثر بصراعات الآخرين، بات بإمكانها أن تلعب دورًا أكبر في بناء ترتيبات أمنية تقوم على الحوار، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وحماية الممرات البحرية، وتوسيع مساحات التنمية. لقد أثبتت السنوات الأخيرة أن الاستثمار في الاستقرار والتنمية يمنح الدول نفوذًا أكثر استدامة من الرهان على منطق المواجهة الدائمة.

وليس من قبيل المصادفة أن يتزايد الحديث اليوم عن بناء منظومة أمن إقليمي أكثر شمولًا، تأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة لدول الخليج والشرق الأوسط، وتضع أمن الطاقة وحرية الملاحة والتكامل الاقتصادي في صدارة الأولويات. فالتجارب المتكررة أثبتت أن الأمن العسكري، مهما بلغت أهميته، يظل هشًا إذا لم يرافقه أمن اقتصادي وسياسي قادر على معالجة جذور الأزمات.

ومع ذلك، فإن الطريق إلى هذا الهدف ما يزال طويلًا. فالمنطقة لا تزال تعاني من أزمة ثقة عميقة، ومن تراكمات تاريخية تجعل أي حادث محدود قابلًا للتحول إلى أزمة واسعة. كما أن استمرار سباقات التسلح، وتعدد الفاعلين غير الحكوميين، وتداخل المصالح الدولية، كلها عوامل تجعل الاستقرار الكامل هدفًا لم يتحقق بعد.

> الحروب يمكن أن تتوقف بقرار سياسي أو بميزان ردع أما السلام فلا يصنعه إلا توافق طويل النفس يعترف بمصالح الجميع

لكن الصورة ليست قاتمة بالكامل. فالحرب الأخيرة، رغم كلفتها، قدمت درسًا مهمًا لجميع الأطراف: أن القوة، مهما بلغت، لا تستطيع وحدها بناء نظام إقليمي مستقر. وأن الردع ينجح في منع الحرب لبعض الوقت، لكنه لا يستطيع أن يحل محل السياسة، ولا أن يغني عن الحوار، ولا أن يعالج جذور النزاعات الممتدة منذ عقود.

ولهذا، فإن الشرق الأوسط يقف اليوم عند مفترق طرق حقيقي. فإما أن يبقى أسير معادلة الردع المؤقت، حيث يُؤجَّل الانفجار من أزمة إلى أخرى، وإما أن يستثمر هذا الهدوء النسبي في إطلاق مسار جديد يعيد بناء الثقة، ويوازن بين متطلبات الأمن وضرورات التنمية.

لقد انتهت المواجهة العسكرية، لكن معركة بناء الاستقرار لم تبدأ بعد. وهذا هو التحدي الأكبر أمام المنطقة في السنوات المقبلة. فالحروب يمكن أن تتوقف بقرار سياسي أو بميزان ردع، أما السلام فلا يصنعه إلا توافق طويل النفس، يعترف بمصالح الجميع، ويحوّل المنافسة من سباق على النفوذ إلى سباق على التنمية والازدهار.

عندها فقط، يمكن للشرق الأوسط أن ينتقل من سلام هش تفرضه موازين القوة، إلى استقرار مستدام تصنعه موازين المصالح.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الجمعة 2026/08/07
السنة 49 العدد 13881

العراق يمضي نحو حسم ملف السلاح المنفلت بتوافق سياسي نادر

بغداد تلوّح بقانون مكافحة الإرهاب ضد حاملي السلاح خارج الدولة

نجاح الحكومة في إغلاق ملف السلاح سيشكل تحولاً مهماً في مسار بناء الدولة العراقية، لأنه سيعزز احتكار المؤسسات الرسمية لاستخدام القوة، ويعيد ترسيخ مبدأ سيادة القانون، ويحد من ظاهرة تعدد مراكز القرار الأمني

الخناق يضيق

بغداد - بعد أكثر من عقدين ظل فيهما ملف السلاح خارج سلطة الدولة أحد أكثر القضايا استعصاءً في العراق، تبدو بغداد أمام فرصة سياسية غير مسبوقة لإحداث اختراق في هذا الملف. فالتوافق الذي أبدته القوى الرئيسية داخل ائتلاف إدارة الدولة لا يقتصر على دعم الحكومة في حصر السلاح بيد المؤسسات الرسمية، بل يعكس إدراكاً متزايداً بأن استمرار تعدد مراكز القوة العسكرية لم يعد يشكل تحدياً أمنياً فحسب، وإنما بات يهدد مشروع بناء الدولة ويقيد قدرة العراق على انتهاج سياسة خارجية مستقلة بعيداً عن تأثيرات الصراعات الإقليمية.

وجددت قوى ائتلاف إدارة الدولة، الخميس، دعمها الكامل للحكومة في تنفيذ خطة حصر السلاح بيد الدولة، مؤكدة رفضها القاطع لأي تنظيم مسلح خارج إطار القوات المسلحة الرسمية، مع التشديد على الالتزام بالمهلة المحددة حتى 30 سبتمبر المقبل لاستكمال الإجراءات، قبل اللجوء إلى تطبيق قانون مكافحة الإرهاب بحق أي جهة تواصل حمل السلاح خارج سلطة الدولة.

> على الرغم من استمرار الخلافات، فإن أغلب القوى السياسية بات يدرك أن تعدد مراكز القوة العسكرية يقوض سلطة الدولة

وجاء هذا الموقف خلال الاجتماع الدوري لائتلاف إدارة الدولة الذي عقد في القصر الحكومي، بحضور رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، ورئيس الجمهورية نزار آميدي، ورئيس البرلمان هيبت الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، ورئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، إلى جانب قادة القوى السياسية المشاركة في الائتلاف.

وأكد البيان الختامي للاجتماع دعم جهود الحكومة في "حفظ الأمن والاستقرار وحصر السلاح بيد الدولة وفقاً للمنهاج الوزاري الذي صوّت عليه البرلمان وأصبح قانوناً نافذاً"، مع رفض استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على دول الجوار أو الزج بالعراق في صراعات إقليمية لا تخدم مصالحه.

ويعكس الاجتماع توافقاً سياسياً نادراً بين القوى العراقية بشأن إنهاء ظاهرة السلاح المنفلت، وهي قضية شكلت أحد أبرز التحديات أمام الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003. وعلى الرغم من استمرار الخلافات بين القوى السياسية في ملفات عديدة، فإن أغلبها بات يدرك أن تعدد مراكز القوة العسكرية يقوض سلطة الدولة ويعرقل جهود ترسيخ الاستقرار.

ويكتسب هذا التوافق أهمية إضافية لأنه يجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى جانب رئاسة إقليم كردستان، وهو ما يمنح الحكومة غطاءً سياسياً ومؤسسياً أوسع لتنفيذ خطوات قد تكون شديدة الحساسية خلال المرحلة المقبلة.

وأكد رئيس الوزراء علي الزيدي خلال الاجتماع أن حماية مصالح المواطنين تمثل أولوية للحكومة، في رسالة تعكس سعيها إلى تقديم حصر السلاح باعتباره ضرورة لحماية الأمن والاستقرار، لا مجرد إجراء أمني أو سياسي.

ولعل أبرز ما حمله البيان هو اللهجة الصارمة تجاه أي جهة تحمل السلاح خارج مؤسسات الدولة، إذ اعتبر المجتمعون أن من يستخدم السلاح خارج إرادة الدولة أو يشكل تنظيماً مسلحاً خارج القوات المسلحة الرسمية يرتكب جريمة تهدد أمن البلاد ويضع نفسه خارج إطار القانون، بما يفتح الباب أمام تطبيق التشريعات النافذة، وفي مقدمتها قانون مكافحة الإرهاب، بعد انتهاء المهلة المحددة.

كما أدان الاجتماع الاعتداءات التي تعرضت لها القوات المسلحة العراقية وأدت إلى مقتل عدد من منتسبيها، في إشارة إلى أن الحكومة تسعى إلى حماية المؤسسة العسكرية وتعزيز هيبتها باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة بحمل السلاح.

ويحمل تحديد مهلة تنتهي في 30 سبتمبر المقبل دلالات سياسية وقانونية مهمة، إذ يعني أن الحكومة لا ترغب في الانتقال مباشرة إلى مرحلة المواجهة، وإنما تمنح فرصة أخيرة لتسوية أوضاع الجهات المعنية واستكمال إجراءات تنظيم هذا الملف، قبل اللجوء إلى الأدوات القانونية الأكثر صرامة.

ويعد ملف السلاح المنفلت من أكثر القضايا تعقيداً في العراق، إذ ارتبط بتطورات أمنية وسياسية متلاحقة منذ سقوط النظام السابق عام 2003، ثم ازداد تعقيداً بعد ظهور تنظيم داعش عام 2014، عندما لعبت فصائل مسلحة دوراً محورياً في القتال ضد التنظيم.

لكن انتهاء الحرب على داعش أعاد طرح تساؤلات بشأن مستقبل هذه الفصائل وحدود دورها وآليات دمجها ضمن المؤسسات الرسمية أو إخضاعها الكامل لسلطة الدولة، في ظل استمرار امتلاك بعض الجهات المسلحة قدرات عسكرية مستقلة عن المؤسسة الأمنية.

وخلال السنوات الماضية، رفعت الحكومات العراقية المتعاقبة شعار حصر السلاح بيد الدولة، إلا أن تنفيذ هذا الهدف اصطدم بحسابات سياسية داخلية، فضلاً عن ارتباط بعض الفصائل بملفات إقليمية معقدة، ما جعل تحقيق تقدم ملموس في هذا الملف أمراً بالغ الصعوبة.

كما حمل بيان ائتلاف إدارة الدولة رسائل تتعلق بالسياسة الخارجية، إذ أكد رفض استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار، وشدد على أن العراق لا ينبغي أن يتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة.

ويأتي هذا الموقف في وقت تكثف فيه بغداد جهودها للحفاظ على سياسة التوازن، وتجنب الانخراط في أي مواجهة قد تهدد أمنها الداخلي أو مصالحها الاقتصادية، مع تأكيد استعدادها للقيام بدور إيجابي في تقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمات الإقليمية.

ويرى مراقبون أن نجاح الحكومة في تنفيذ خطة حصر السلاح لن يقاس فقط بمدى قدرتها على تطبيق القانون، وإنما أيضاً بقدرتها على الحفاظ على التوافق السياسي الذي ظهر خلال اجتماع ائتلاف إدارة الدولة. فأي انقسام سياسي قد يضعف فرص تنفيذ هذه الخطة، خاصة أن التعامل مع الجماعات المسلحة يتطلب دعماً مؤسسياً واسعاً وتنسيقاً بين مختلف السلطات، إضافة إلى إدارة دقيقة للملف بما يحول دون أي تصعيد قد يؤثر على الاستقرار الأمني.

وفي المقابل، فإن نجاح الحكومة في إغلاق هذا الملف سيشكل تحولاً مهماً في مسار بناء الدولة العراقية، لأنه سيعزز احتكار المؤسسات الرسمية لاستخدام القوة، ويعيد ترسيخ مبدأ سيادة القانون، ويحد من ظاهرة تعدد مراكز القرار الأمني. كما من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين، ويحسن البيئة الاقتصادية، ويدعم جهود إعادة الإعمار، فضلاً عن ترسيخ مكانة العراق كشريك إقليمي قادر على حماية حدوده ومنع استخدام أراضيه في صراعات الآخرين.

ويبقى نجاح هذه المقاربة مرهوناً بقدرة الحكومة على ترجمة التوافق السياسي إلى إجراءات تنفيذية تحظى بدعم مؤسسات الدولة كافة، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة داخلية قد تعيد إنتاج الانقسامات السابقة. لكن مجرد توافق القوى الرئيسية على أن احتكار الدولة لاستخدام القوة لم يعد خياراً سياسياً، بل شرطاً أساسياً لبناء الدولة، يمثل تحولاً لافتاً في الخطاب السياسي العراقي، وقد يشكل نقطة انطلاق لمعالجة واحدة من أكثر القضايا التي أعاقت استقرار العراق منذ عام 2003.

صراع جيوسياسي يعيد الاعتبار لتوربينات الغاز

معادلة خليجية جديدة: الغاز جزء من معادلة الأمن القومي وليس مجرد مصدر للطاقة

لندن - لم يكن إعلان شركة سيمنس إنرجي أن الشرق الأوسط استحوذ خلال الربع الأخير على نحو ثلث الطلب العالمي على توربينات الغاز مجرد مؤشر على انتعاش سوق الطاقة، بل كشف عن تحول أعمق في طريقة تفكير الدول بشأن أمنها الاستراتيجي. فبعد سنوات كان فيها الحديث يدور حول الانتقال إلى الطاقة المتجددة وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، عادت توربينات الغاز إلى الواجهة باعتبارها أحد أهم أدوات حماية الأمن الوطني، في ظل عالم باتت فيه الكهرباء هدفا مباشرا للحروب بقدر ما هي عصب للاقتصاد الرقمي.

وتبدو المفارقة واضحة؛ فالعامل الذي قاد الطفرة الأولى في الطلب على التوربينات كان الثورة الهائلة في الذكاء الاصطناعي، بينما جاء العامل الثاني من ساحات الصراع في الشرق الأوسط. وبين هذين المتغيرين تتشكل معادلة جديدة تجعل أمن الكهرباء جزءا من معادلات الردع، لا مجرد قضية خدمية أو اقتصادية.

خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت شركات التكنولوجيا العملاقة، مثل مايكروسوفت وغوغل وأمازون، المحرك الرئيسي لسوق محطات الغاز، نتيجة السباق المحموم لبناء مراكز بيانات تستهلك كميات غير مسبوقة من الكهرباء. وأصبح المصنعون عاجزين عن مواكبة الطلب، مع قوائم إنتاج تمتد إلى نهاية العقد الحالي.

لكن الحرب مع إيران وما رافقها من استهداف للبنى التحتية للطاقة غيّرت قواعد اللعبة. فقد أدركت دول الخليج أن الخطر لم يعد يكمن في نقص الوقود، وإنما في إمكانية تعطيل إنتاج الكهرباء نفسه. وهكذا انتقل التفكير من كيفية تلبية الطلب المتزايد على الطاقة إلى كيفية ضمان استمرار إنتاجها حتى أثناء الأزمات العسكرية.

لقد كانت فلسفة التخطيط الكهربائي تقوم تقليديا على حسابات اقتصادية دقيقة، توازن بين حجم الاستهلاك والقدرة الإنتاجية، مع الاحتفاظ بهامش احتياطي محدود لمواجهة الأعطال الطبيعية أو الارتفاع الموسمي في الطلب. أما اليوم، فإن هذه المعادلة لم تعد كافية. فالمحطات الكهربائية أصبحت جزءا من بنك الأهداف العسكرية، وأي ضربة ناجحة يمكن أن تشل قطاعات صناعية وتجارية وخدمية كاملة خلال ساعات.

ولذلك لم يعد الاستثمار في محطات إضافية أو في طاقات احتياطية يُنظر إليه باعتباره تكلفة زائدة، بل أصبح أشبه ببوليصة تأمين ضد سيناريوهات الحرب. ولم تعد الحكومات الخليجية تبحث فقط عن إنتاج المزيد من الكهرباء، بل عن بناء شبكة قادرة على امتصاص الضربات ومواصلة العمل حتى في أسوأ الظروف.

وهذا ما يفسر تسابق السعودية والإمارات وقطر وسلطنة عمان على إطلاق مشاريع جديدة لتوليد الكهرباء بالغاز، رغم امتلاك بعضها بالفعل قدرات إنتاجية مرتفعة. فالغاية لم تعد ملاحقة الطلب الحالي فحسب، وإنما رفع قدرة الشبكات على الصمود إذا تعرضت منشآت رئيسية للاستهداف.

> المحطات الكهربائية أصبحت جزءا من بنك الأهداف العسكرية، وأي ضربة يمكن أن تشل قطاعات كاملة

ويكشف هذا التحول عن تغير جوهري في مفهوم أمن الطاقة. ففي العقود الماضية، كان أمن الطاقة يعني ضمان تدفق النفط والغاز إلى الأسواق أو تأمين مصادر الوقود لمحطات الكهرباء. أما اليوم، فقد أصبح المفهوم أكثر تعقيدا، إذ يشمل أيضا حماية محطات التوليد، وتوفير قدرات احتياطية، وتنويع مواقع الإنتاج، وضمان استمرار الشبكات في العمل حتى أثناء النزاعات المسلحة.

ولعل اللافت أن هذا التحول يتزامن مع الثورة الرقمية العالمية. فكل توسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعني بناء المزيد من مراكز البيانات، وكل مركز جديد يحتاج إلى كهرباء مستقرة على مدار الساعة، لا يمكن للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح وحدهما توفيرها بسبب طبيعتها المتقطعة. وهنا يستعيد الغاز مكانته باعتباره المصدر الأسرع والأكثر موثوقية لتوفير الأحمال الأساسية، فضلا عن قدرته على دعم مصادر الطاقة المتجددة عندما ينخفض إنتاجها.

وبذلك، أصبح الغاز يؤدي وظيفتين في آن واحد؛ فهو يدعم الاقتصاد الرقمي العالمي، ويعزز قدرة الدول على الصمود في البيئات الأمنية المضطربة. وهذه الثنائية تفسر الارتفاع القياسي في الطلب على التوربينات، سواء في الولايات المتحدة التي تقود سباق الذكاء الاصطناعي، أو في الشرق الأوسط الذي يعيد بناء مفهومه لأمن الطاقة.

كما تكشف هذه التطورات عن تغير في أولويات الإنفاق الحكومي. فالدول الخليجية لم تعد تتعامل مع مشاريع الكهرباء باعتبارها استثمارات في البنية التحتية فقط، بل أصبحت تنظر إليها باعتبارها جزءا من منظومة الأمن الوطني، تماما كما هو الحال مع أنظمة الدفاع الجوي أو حماية المنشآت الحيوية. وإذا كانت الدول تستثمر مليارات الدولارات لحماية حقول النفط والموانئ، فإنها أصبحت مطالبة بالاستثمار بالقدر نفسه في حماية محطات الكهرباء وتوسيع قدراتها الاحتياطية.

طلبات قصوى

حين يصبح الخبر قوة: قراءة في التجربة القطرية

علي قاسم
كاتب سوري

عندما يُذكر اسم قطر، لا يقفز إلى الذهن بلد منتج للغاز، بل تُستحضر مباشرة شبكة الجزيرة، التي تحولت منذ منتصف التسعينيات إلى علامة إخبارية مؤثرة دولياً. هذه المفارقة ليست صدفة، بل تعكس رؤية استراتيجية تدرك أن النفوذ لا يقتصر على الاقتصاد والطاقة، بل يحتاج إلى منصة تخاطب العالم وتشارك في تشكيل النقاشات السياسية والرأي العام.

جاء إطلاق الجزيرة عام 1996 في لحظة كانت فيها الساحة الإعلامية العربية تقليدية، بينما احتكرت القنوات الدولية رواية الأحداث. قدمت الشبكة نموذجاً مختلفاً برفع شعار "الرأي والرأي الآخر"، وفتحت المجال لنقاشات مفتوحة، مما منحها انتشاراً سريعاً في العالم العربي ثم امتداداً دولياً عبر مراسليها وقنواتها المتعددة.

لكن اختزال التجربة في نجاح مؤسسة إعلامية قراءة ناقصة؛ فالجزيرة كانت جزءاً من تصور أشمل لمكانة قطر في النظام الدولي. تعاملت الدوحة مع الإعلام كاستثمار استراتيجي طويل الأمد، تماماً كاستثمار دول أخرى في التكنولوجيا أو الصناعات الكبرى. ونتيجة لذلك، بنت قطر أحد أهم أدوات قوتها الناعمة، وأوجدت حضوراً يومياً في النقاش العالمي يتجاوز حدودها الجغرافية.

كيف استطاعت دولة محدودة المساحة أن تجعل من الإعلام أساساً لبناء مكانة دولية؟ لم يكن القرار عفوياً، بل جزءاً من رؤية لطبيعة القوة في عالم متغير. الدول التي تفتقر للحجم الجغرافي أو الثقل العسكري، تحتاج لأدوات أخرى تمنحها الحضور والتأثير. أدركت الدوحة أن المعلومة أصبحت سلاحاً استراتيجياً، وأن القدرة على إنتاج الخبر تمنح الدولة تأثيراً يتجاوز حدودها.

قدمت الجزيرة رواية عربية للأحداث، لكنها خاطبت جمهوراً عالمياً بمعايير مهنية وشبكة مراسلين واسعة. لم تكن قوتها في نقل الأخبار فقط، بل في جعل قضايا معينة تحتل مركز النقاش العام. هذا التأثير ظهر بوضوح في الأزمات والتحولات الكبرى، حيث أصبحت الشبكة حاضرة في قلب الأحداث، مما أكسبها جمهوراً واسعاً يتابعها لفهم السياقات والتحليلات.

الأهم أن قطر لم تتعامل مع الإعلام كبديل عن الدبلوماسية، بل كمكمل لها. في عالم أصبحت فيه الصورة جزءاً من القوة، امتلاك منصة إعلامية عالمية يمنح الدولة قدرة على شرح مواقفها وتقديم رؤيتها والتفاعل مع الجمهور الدولي. وهنا تكمن خصوصية التجربة القطرية: فالكثير من الدول تمتلك ثروات لكنها تفتقر لأدوات الحضور في النقاش العالمي، بينما نجحت قطر في تحويل الإعلام إلى جسر بين موقعها الجغرافي وحضورها الدولي.

لم يتوقف الاستثمار عند القناة التقليدية، بل تطور نحو منظومة متعددة المستويات تشمل الإعلام الرقمي والإنتاج الوثائقي والمنصات المتخصصة، مما يعكس إدراكاً بأن الإعلام الحديث شبكة متكاملة تتنافس على جذب الانتباه وصناعة التأثير. الرهان القطري واضح: لا يكفي أن تكون موجوداً، بل يجب أن تكون مسموعاً ومفهوماً.

> **اليوم ومع التحولات الرقمية تسعى قطر لبناء منظومة إعلامية متكاملة تجمع بين الفضائيات والمنصات الرقمية لتواكب عصر الذكاء الاصطناعي وتنافس على صناعة التأثير**

لكن امتلاك منصة مؤثرة لا يعني صورة خالية من الجدل. فكلما زاد التأثير، زادت الأسئلة حول الاستقلالية والعلاقة بالسياسة. هنا تبدأ المرحلة الأكثر تعقيداً: كيف حافظت قطر على نفوذها الإعلامي في بيئة مليئة بالضغوط؟ لقد لعبت الجزيرة دوراً مركزياً في تحويلها من مؤسسة إخبارية إلى أداة للحضور الدولي، مانحة الدوحة قدرة على الحضور في لحظات صنع التاريخ، وجاعلة اسم قطر مرتبطاً بالنقاشات الكبرى.

برز هذا في قدرتها على تقديم نفسها كمساحة للحوار والوساطة، حيث ساهمت البيئة الإعلامية في تعزيز صورتها كطرف قادر على جمع الأطراف وفتح قنوات الاتصال.

لكن العلاقة بين الإعلام والسياسة ليست أحادية. فامتلاك مؤسسة مؤثرة يمنح فرصاً، لكنه يضع الدولة أمام مسؤوليات وتحديات؛ فكل تغطية تُقرأ أحياناً كموقف سياسي. واجهت الجزيرة جدلاً واسعاً منذ انطلاقها، ما جعلها في مواجهة مع حكومات رأت في تغطياتها تحدياً للروايات الرسمية، بينما اعتبرها آخرون نموذجاً لإعلام منفتح. بين الموقفين، بقيت حقيقة: المؤسسة التي لا تثير النقاش نادراً ما تكون مؤثرة.

تأثير الإعلام لا يُقاس بعدد المشاهدين فقط، بل بقدرته على تغيير طريقة التفكير. هذا منح الجزيرة مكانة خاصة، إذ أصبحت جزءاً من البيئة التي يتشكل فيها النقاش حول الشرق الأوسط في المنطقة والعالم.

وضعت الجزيرة قطر في قلب النقاش، لكنها جعلتها أكثر عرضة للمراقبة. فكلما اتسع النفوذ، ارتفعت التوقعات، وأصبحت سياسات الدولة محل تحليل مستمر. هذه ليست خصوصية قطرية، بل قاعدة عامة: النجاح يجلب الاهتمام، والاهتمام يجلب الأسئلة.

تكشف التجربة القطرية أن الإعلام أصبح مكوناً من مكونات القوة الوطنية. فالشاشة يمكن أن تتحول إلى أداة دبلوماسية، والمنصة يمكن أن تصبح جزءاً من صناعة المكانة الدولية. لكن الحفاظ على هذا الدور يتطلب التكيف مع تحولات الإعلام العالمي، والتعامل مع تحديات المصداقية والاستقلالية والثورة الرقمية، لأن العالم الذي صنعت فيه الجزيرة نفوذها ليس هو عالم اليوم.

أثارت الجزيرة جدلاً حول تغطيتها لبعض الملفات، حيث رأى منتقدون أنها تحمل توجهات سياسية، بينما دافعت عن نموذجها القائم على المهنية وتعدد الآراء. لكن الأهم هو قدرتها على التعامل مع بيئة معقدة، حيث لم يعد الجمهور يعتمد على مصدر واحد، وأصبحت المصداقية أكثر أهمية من الانتشار.

بالنسبة لقطر، كان التحدي أكثر تعقيداً لأن نجاح الجزيرة انعكس على صورة الدولة، مما جعل الحفاظ على النفوذ مرتبطاً بإدارة صورة وطنية أوسع.

تعاملت قطر مع هذا عبر توسيع منظومتها الإعلامية، إدراكاً منها بأن الإعلام الحديث يحتاج إلى حضور رقمي ومحتوى متخصص ووصول لجماهير متنوعة. كما تكشف التجربة عن معضلة تواجه كل دول القوة الناعمة: كيف تستفيد من أدواتها الإعلامية دون فقدان التوازن بين الترويج للصورة والاستقلالية التي تمنح المصداقية؟ فالقوة الحقيقية لا تأتي من امتلاك المنصة فقط، بل من قدرتها على إقناع الجمهور بالمهنية والموضوعية.

وهنا يظهر الانتقال من "إدارة الصورة" إلى "بناء الثقة". فالصورة قابلة للتغير السريع، أما الثقة فتحتاج وقتاً واستعداداً للاستماع، والاعتراف بأن الجمهور لم يعد متلقياً سلبياً بل شريكاً في إنتاج المعنى. التحدي اليوم لم يعد في إثبات وجود تأثير، بل في كيفية الحفاظ عليه في بيئة تغيرت جذرياً بظهور منصات التواصل، حيث أصبح المواطن الصحفي منافساً للمؤسسات التقليدية، مما يفرض إعادة تعريف مستمرة.

تقدم التجربة القطرية درساً في استخدام القوة الناعمة؛ فالدول لا تبني مكانتها بما تملكه فقط، بل بما تضيفه من أفكار ومؤسسات. أثبتت قطر أن الإعلام يمكن أن يكون وسيلة لبناء الحضور وفتح قنوات الحوار. والجدل الذي رافق الجزيرة ربما أكد مكانتها، فالمؤسسات التي تغير قواعد اللعبة لا تمر دون نقاش. السؤال الحقيقي هو كيف ستطور هذا التأثير في مرحلة أصبحت فيها المعركة الإعلامية أكثر تعقيداً، وانتقلت من شاشات التلفزيون إلى فضاء رقمي مفتوح.

إذا كان عصر الفضائيات قد منح الجزيرة فرصة الصعود، فإن عصر المنصات الرقمية يفرض قواعد جديدة. فالمعادلة لم تعد تقوم على قناة واسعة، بل على القدرة على إنتاج محتوى متنوع والوصول لجماهير متعددة والتفاعل مع أنماط جديدة. أدركت قطر أن الحفاظ على المكانة يتطلب الانتقال من منطق القناة إلى منطق المنظومة، حيث أصبح الإعلام فضاءً تفاعلياً تتنافس فيه المؤسسات مع المنصات والشبكات والمؤثرين، وأصبحت سرعة الوصول أقل أهمية من القدرة على التفسير والسياق.

لم تتوقف التجربة عند نجاح الجزيرة، بل اتجهت لبناء منظومة أوسع، فالمنافسة اليوم تدور حول بناء علاقة طويلة الأمد مع الجمهور وتقديم محتوى موثوق في بيئة تعج بالمعلومات المتضاربة. الانتشار العالمي للجزيرة منح قطر خبرة في التعامل مع جمهور متعدد الثقافات، وجعل التحدي لا يتعلق بالانتشار الجغرافي، بل بالقدرة على بناء حضور ذكي في فضاءات ثقافية مختلفة.

كما فتحت التحولات الرقمية مجالاً جديداً للقوة الناعمة؛ فاليوم، القدرة على إنتاج محتوى رقمي جذاب أصبحت عاملاً حاسماً، وتحتاج الدول للاستثمار في التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي بقدر الاستثمار في الصحفيين. تمتلك قطر رصيداً مهماً، لكن الرصيد التاريخي لا يضمن النجاح وحده، فالإعلام الرقمي يتحرك بسرعة، ومن لا يواكبه يخرج من دائرة التأثير.

أحد أهم الدروس أن القوة الإعلامية تُبنى عبر الثقة، خاصة في زمن الأخبار الزائفة، حيث أصبحت المهنية والدقة أهم عناصر المنافسة. تظهر فرصة جديدة لقطر: كما نجحت في كسر احتكار الرواية بالفضائيات، يمكنها أن تلعب دوراً في تطوير نموذج رقمي يجمع بين سرعة التكنولوجيا وعمق الصحافة.

إن الانتقال من الجزيرة كقناة إلى الجزيرة كمنظومة يعكس تحولاً أعمق في فهم قطر لدور الإعلام، من مجرد شاشة إلى المشاركة في تشكيل الحوار العالمي. وهذه هي النقلة التي ستحدد المستقبل: هل ستظل تجربة ناجحة من عصر مضى، أم ستتحول إلى نموذج متجدد في عصر الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية؟

تصور أشمل لمكانة قطر في النظام الدولي

غزة بين حسابات بقاء الحركة ومتطلبات التعافي الوطني

عبدالباري فياض
كاتب وصحافي فلسطيني

لا تبدو معركة غزة في مرحلتها الحالية مرتبطة فقط بوقف إطلاق النار أو بترتيبات تبادل الأسرى، وإنما باتت مرتبطة بصورة أكبر بالسؤال الأصعب: من سيدير القطاع بعد الحرب، وبأي أدوات، ولأي هدف؟ فكلما اقتربت المفاوضات من بحث المرحلة التالية، عاد ملف الحكم إلى الواجهة باعتباره أحد المفاتيح الأساسية لوقف دورة الحرب والبدء في إعادة بناء ما دمرته المواجهات.

وتزداد أهمية هذا السؤال لأن إعادة إعمار غزة لن تكون عملية فنية تقتصر على إزالة الركام وبناء المنازل والمستشفيات والمدارس، وإنما تحتاج إلى سلطة مدنية قادرة على إدارة التمويل الدولي، وتنظيم الخدمات، وضبط المؤسسات، وتوفير بيئة أمنية وسياسية تمنح الجهات المانحة ثقة بإمكانية استمرار مشاريعها. ومن الصعب تحقيق ذلك في ظل تعدد مراكز القرار أو استمرار التداخل بين الإدارة المدنية والنفوذ العسكري للفصائل.

وفي هذا السياق، يمثل إعلان حركة حماس في تموز – يوليو الماضي حل الهيئة الحكومية التي كانت تدير القطاع، تمهيدًا لنقل المسؤوليات المدنية إلى لجنة تكنوقراط فلسطينية، تحولًا مهمًا في شكل إدارة غزة. فالخطوة تعني، على الأقل من الناحية الإدارية، قبولًا بالابتعاد عن إدارة القطاع بصورة مباشرة وفتح الطريق أمام صيغة مدنية جديدة. لكنها في الوقت نفسه تطرح سؤالًا أكثر أهمية: هل يعني التخلي عن الإدارة الحكومية التخلي عن أدوات النفوذ التي يمكن أن تمنح الحركة قدرة فعلية على التأثير في القرار داخل القطاع؟

هنا تحديدًا تظهر إشكالية "بقاء الحركة". فمن الطبيعي أن تسعى حماس، مثل أي تنظيم سياسي، إلى الحفاظ على حضورها ووجودها في المشهد الفلسطيني. لكن هذا السعي يصبح محل اختبار عندما يتعارض مع متطلبات مرحلة استثنائية تحتاج فيها غزة إلى إدارة مستقلة وقادرة على التعامل مع المجتمع الدولي والجهات المانحة، وإلى قرار أمني وسياسي واضح لا تتعدد داخله مراكز القوة.

ولذلك فإن المشكلة ليست في أن تبقى حماس جزءًا من الحياة السياسية الفلسطينية، وإنما في أن يتحول استمرار نفوذها العسكري أو الإداري إلى عائق أمام قيام سلطة مدنية موحدة. فالانتقال من إدارة القطاع إلى المشاركة السياسية يقتضي فصلًا واضحًا بين العمل السياسي وأدوات القوة، وإلا فإن تغيير شكل الحكومة لن يكون كافيًا لتغيير طبيعة الحكم.

وتزداد المسألة تعقيدًا مع ملف السلاح. فالمفاوضات الأخيرة شهدت تطورات مهمة بشأن نزع سلاح حماس ضمن ترتيبات المرحلة المقبلة، وتحدثت واشنطن عن تقدم في هذا المسار، لكن التفاصيل ما زالت محل خلاف، خصوصًا حول آلية التنفيذ وتسلسل الخطوات وعلاقة نزع السلاح بالانسحاب الإسرائيلي. وفي المقابل، لا تزال إسرائيل تربط الانسحاب بإتمام عملية نزع السلاح، بينما تتمسك حماس بربط الخطوة بالتزامات إسرائيلية مقابلة.

وهذا يعني أن مستقبل إعادة الإعمار مرتبط بصورة مباشرة بمستقبل الحكم. فالمجتمع الدولي يستطيع المساهمة في تمويل إعادة بناء غزة، لكنه يحتاج إلى جهة فلسطينية واضحة تضمن إدارة الأموال والمشروعات، وإلى بيئة أمنية تمنع تحويل البنية التحتية التي يعاد بناؤها إلى أهداف جديدة في صراع متجدد. ولذلك فإن استمرار السلاح خارج إطار سلطة وطنية موحدة سيظل عاملًا يثير مخاوف المانحين ويعقد عملية التعافي، حتى لو انتقلت الإدارة المدنية رسميًا إلى لجنة تكنوقراط.

> **غزة تواجه تحديًا مركزيًا بين بقاء حماس كقوة سياسية ومتطلبات التعافي الوطني حيث إعادة الإعمار تحتاج سلطة مدنية مستقلة، وقرار أمني موحد، وتمويل دولي**

لكن تحميل حماس وحدها مسؤولية تعقيد الطريق إلى الإعمار سيكون تبسيطًا للمشهد. فإسرائيل تتحمل بدورها مسؤولية أساسية عن خلق البيئة التي تسمح بعودة الحياة إلى القطاع، سواء من خلال وقف العمليات العسكرية أو تحديد إطار واضح للانسحاب وفتح المجال أمام إعادة الإعمار. ولا يمكن مطالبة غزة بالاستقرار في الوقت الذي تبقى فيه احتمالات تجدد القتال قائمة.

مع ذلك، فإن هذا لا يلغي السؤال الفلسطيني الداخلي: هل تستطيع القوى الفلسطينية، وحماس في مقدمتها، وضع متطلبات المجتمع فوق الحسابات التنظيمية؟ غزة بعد الحرب ليست غزة التي كانت قبلها. حجم الدمار، والاحتياجات الإنسانية، والاعتماد المتوقع على التمويل الخارجي، كلها تجعل استمرار النموذج السابق للحكم أمرًا بالغ الصعوبة. ولذلك تبدو الحاجة أكبر إلى إدارة مدنية مهنية لا تكون خاضعة لأي فصيل، وتستند في الوقت نفسه إلى إطار فلسطيني أوسع يحظى بالشرعية والدعم العربي والدولي.

ولا يعني هذا بالضرورة إقصاء حماس من المستقبل السياسي. فالاستقرار الحقيقي لا يقوم على إلغاء طرف فلسطيني، وإنما على وضع قواعد جديدة تمنع احتكار أي فصيل للإدارة أو السلاح. وإذا استطاعت الحركة أن تنتقل من إدارة القطاع إلى المشاركة السياسية ضمن نظام فلسطيني أكثر شمولًا، فقد تتحول من جزء من مشكلة الحكم إلى جزء من الحل. أما إذا بقي النفوذ العسكري شرطًا للحفاظ على موقعها السياسي، فستظل عملية إعادة الإعمار تواجه السؤال نفسه: من يملك القرار الفعلي في غزة؟

مستقبل القطاع لن تحدده فقط نتائج المفاوضات بين إسرائيل وحماس، وإنما قدرة الفلسطينيين على بناء صيغة حكم جديدة. إعادة الإعمار تحتاج إلى سلطة مدنية مستقلة، وقرار أمني موحد، وتمويل دولي، وضمانات تمنع العودة إلى الحرب. وهذه المتطلبات تجعل الفصل بين بقاء حماس كقوة سياسية وبين استمرار سيطرتها على أدوات الحكم والسلاح مسألة مركزية في مستقبل غزة.

فإذا نجحت الحركة في قبول هذا الفصل، وأصبح حضورها السياسي منفصلًا عن إدارة القطاع وامتلاك السلاح، فقد يكون ذلك بداية لمرحلة مختلفة. أما إذا بقيت حسابات الحفاظ على النفوذ مرتبطة بمفاصل الحكم والأمن، فإن غزة ستجد نفسها أمام معادلة صعبة: موارد يمكن حشدها لإعادة البناء، وحاجة هائلة إلى التعافي، لكن من دون البيئة السياسية والأمنية التي تسمح بتحويل تلك الموارد إلى حياة جديدة. وهنا يصبح السؤال الحقيقي ليس من سيحكم غزة فقط، وإنما ما إذا كان شكل الحكم الجديد قادرًا بالفعل على إخراجها من دورة الحرب وإعادة بناء مقومات الحياة.

من يدير القطاع بعد الحرب

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الجمعة 2026/08/07
السنة 49 العدد 13881

محمد بوعزارة... سيرة كاتب يحوّل الذاكرة إلى وثيقة للتاريخ

«حكايتي مع الكتابة» ليس كتابًا عن الماضي فحسب، بل هو دعوة لإعادة التفكير في علاقة المثقف بالسلطة

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

ليست كل الكتب التي تتناول السيرة الذاتية والسياسة تنجح في الجمع بين صدق الشهادة ومتعة السرد، غير أن كتاب "حكايتي مع الكتابة... حكايتي مع السياسة" للإعلامي والكاتب الجزائري محمد بوعزارة نجح في تحقيق هذه المعادلة، مقدمًا للقارئ وثيقة إنسانية وسياسية وثقافية تؤرخ لمرحلة مهمة من تاريخ الجزائر، من خلال تجربة شخصية امتدت لعقود في الصحافة والفكر والعمل السياسي.

يأتي هذا العمل، الصادر في الجزائر عن منشورات بغدادي، الطبعة الثالثة، بمقدمة للروائي واسيني الأعرج، الذي لم يكتف بتقديم الكتاب، بل قرأ مضمونه قراءة عميقة، مبرزًا أهم محطاته الفكرية والإنسانية، بما يجعل القارئ مقبلًا عليه منذ صفحاته الأولى.

شهادة من الداخل

يؤكد محمد بوعزارة، من خلال هذا الكتاب، مكانته كواحد من كتّاب الشهادة في الجزائر. فهو لا يكتفي بسرد الوقائع، وإنما يعيد تركيبها في سياقها التاريخي، مستندًا إلى ذاكرة عاشت الأحداث وشاركت في صناعة بعضها. ولعل هذه السمة تضعه في سياق كبار الصحفيين الذين جمعوا بين التوثيق والتحليل، أمثال محمد حسنين هيكل وأنيس منصور في العالم العربي، وجاك أتالي في فرنسا، صاحب كتاب Verbatim، الذي وثق سنوات عمله إلى جانب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران.

ولا تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه سيرة ذاتية فحسب، بل في تحوله إلى مرجع يوثق شخصيات وأحداثًا ومواقف سياسية وثقافية، يمكن للباحثين والإعلاميين والمهتمين بتاريخ الجزائر المعاصر الاستفادة منه بوصفه شهادة من الداخل.

> الكتاب ليس سيرة ذاتية فحسب، بل يمكن اعتباره مرجعا يوثق شخصيات وأحداثًا ومواقف سياسية وثقافية

يفتتح الكاتب سيرته بالحديث عن علاقته المبكرة بالقراءة والكتابة، وهما الركيزتان اللتان صنعتا شخصيته الفكرية. كما لا يتردد في استحضار مواقف إنسانية تركت أثرها في حياته، مثل قصة إنقاذه إحدى قريباته من الغرق، واعترافه الصريح بفضل أشخاص أنقذوه من موت محقق، في مشاهد تعكس تواضع الكاتب ووفاءه لمن وقفوا إلى جانبه.

محمد بوعزارة يحوّل الكتابة إلى شهادة على العصر

غير أن الجانب الأكثر إثارة في الكتاب يتمثل في شهاداته السياسية الجريئة. فبوعزارة لا يوارب في نقد الممارسات التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية، ويستعيد حواراته مع مسؤولين كبار، مؤكدًا أن بعضهم كان ينظر إلى المثقف باعتباره مجرد موظف يكتب التقارير، لا شريكًا في صناعة القرار أو الحياة السياسية.

ويعترف الكاتب، بشجاعة تُحسب له، بندمه على دعمه للرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة في بدايات مسيرته السياسية، معتبرًا أن التجربة كشفت له لاحقًا حجم التحولات التي عرفها النظام السياسي، وما ترتب عليها من إقصاء للكفاءات وتراجع لدور المؤسسات المنتخبة. كما يقدم نقدًا حادًا لتحول المجلس الشعبي الوطني، في بعض المراحل، إلى مؤسسة شكلية، بعد أن همشت الأصوات المعارضة داخل الأغلبية نفسها.

إلى ذلك، تكتسب هذه الشهادات قيمتها من كونها صادرة عن رجل عاش التجربة من داخل مؤسسات الدولة والحزب، ولم يكتبها بعد سنوات من القطيعة أو الخصومة، بل بعد مراجعة هادئة لمسار طويل من العمل السياسي.

ومن أجمل ما في الكتاب ذلك الوفاء النادر الذي يكنه الكاتب لمن أسهموا في تكوينه. فهو يستحضر أسماء معلميه في المدرسة الابتدائية والثانوية والجامعة، مستحضرًا فضلهم عليه، كما يستذكر شخصيات وطنية تركت بصمتها في حياته السياسية والفكرية، وفي مقدمتها عبد الحميد مهري، ومحمد الشريف مساعدية، وبوعلام بن حمودة، إلى جانب عدد من المثقفين والسياسيين الذين يختلف معهم أحيانًا، لكنه لا ينكر إسهاماتهم.

كتابة الذاكرة

كما يكشف الكتاب عن الخلفية الثقافية الواسعة التي صنعت شخصية بوعزارة. فقد تشكل وعيه على قراءات عربية وأجنبية متنوعة، بدءًا من روايات نجيب محفوظ، ويوسف السباعي، وإحسان عبد القدوس، مرورًا بمقالات محمد حسنين هيكل وأنيس منصور، ووصولًا إلى أعمال أندريه جيد، وهمنغواي، وبوشكين، وتولستوي. وهذا التنوع يفسر اتساع أفقه في قراءة الأحداث وتحليلها.

ويمتاز أسلوب الكتاب بالبساطة والصدق، بعيدًا عن التكلف أو الخطابة. فالكاتب يزاوج بين السرد الشخصي والتحليل السياسي، ويمنح التفاصيل اليومية مساحة مهمة، مثل حديثه عن رسوبه في امتحان البكالوريا، ثم نجاحه في الدورة الثانية. وهي تفاصيل تبدو بسيطة، لكنها تضفي على النص طابعًا إنسانيًا يجعل القارئ قريبًا من صاحبه.

كما لا يتردد بوعزارة في توجيه نقده للمؤسسة السياسية، وللتحولات التي مست النخبة الوطنية، لكنه يفعل ذلك بروح الشاهد الذي يسعى إلى الفهم أكثر من سعيه إلى تصفية الحسابات. ولذلك تبدو شهادته أقرب إلى كتابة الذاكرة منها إلى كتابة المرافعات السياسية.

ويختتم الكاتب رحلته بالتأكيد على أن الكتابة ستظل بالنسبة إليه فعلًا أخلاقيًا قبل أن تكون ممارسة مهنية، وأن الثقافة والتاريخ والسياسة والحب ستبقى جميعها مكونات أساسية في حياته، لأنها تمثل جوهر التجربة الإنسانية.

لقد استطاع محمد بوعزارة أن يقدم في هذا الكتاب أكثر من سيرة ذاتية؛ فقد قدم شهادة على جيل كامل، ووثق مرحلة مفصلية من تاريخ الجزائر، جامعًا بين الذاكرة الشخصية والذاكرة الوطنية، في نص يُقرأ بوصفه وثيقة تاريخية، وسيرة إنسان، وتأملًا في السياسة والثقافة معًا.

إن "حكايتي مع الكتابة... حكايتي مع السياسة "ليس كتابًا عن الماضي فحسب، بل هو دعوة لإعادة التفكير في علاقة المثقف بالسلطة، وفي دور الكلمة الصادقة في حفظ الذاكرة الوطنية. ومن هنا تأتي أهميته بوصفه عملًا يستحق القراءة، ليس فقط لما يرويه، بل لما يثيره من أسئلة حول التاريخ والسياسة والثقافة ومستقبل الجزائر.

«جاكرندا».. تشريح مسرحي لزمن الهشاشة

الحمامات (تونس) - لم يكن مركز الاتصالات في مسرحية «جاكرندا» مجرد فضاء تدور فيه الأحداث، بل غدا استعارة مكثفة لوضع إنساني واجتماعي يعيشه جيل كامل. ففي العرض الذي احتضنته، ليلة الأربعاء 5 أغسطس 2026، الدورة الستون من مهرجان الحمامات الدولي، يواصل المخرج نزار السعيدي، بالتعاون مع الكاتب والناقد المسرحي عبدالحليم المسعودي، مساءلة الإنسان التونسي في علاقته بذاته وبمحيطه، مقدماً عملاً ينحاز إلى الأسئلة أكثر من انشغاله بتقديم أجوبة جاهزة.

تدور أحداث المسرحية في أواخر العقد الثاني من الألفية الثالثة داخل مركز للنداء، حيث تتقاطع مصائر شخصيات تحمل خيباتها وأحلامها المؤجلة وأثقال ماضيها. ويغدو هذا الفضاء المهني، بما يفرضه من رتابة وضغوط، صورة مصغرة لمجتمع يعيش تحولات متسارعة، فيما تحاول شخصياته التشبث بما تبقى من أمل وسط واقع يزداد غموضاً وتعقيداً.

البحث عن معنى للحياة

يواصل السعيدي والمسعودي، بعد تعاونهما في مسرحية «تائهون» سنة 2021، الاشتغال على الإنسان بوصفه مركز الحكاية، لكنهما يوسّعان هذه المرة دائرة الأسئلة لتشمل الهشاشة الاجتماعية، وضغط العمل، والبطالة المقنعة، والهجرة باعتبارها أفقاً للخلاص، إلى جانب التفاوت الطبقي والعلاقات العاطفية التي تصطدم باختلاف البيئات والمرجعيات الثقافية. ومن خلال هذه القضايا، يرسم العرض ملامح جيل يواجه انسداد الأفق أكثر مما يواجه أزماته الفردية.

ويؤدي أدوار المسرحية عدد من خريجي مدرسة الممثل، وهم أنيس كمون، وثواب العيدودي، وحلمي الخليفي، ومحمد عرفات القيزاني، إلى جانب حمودة بن حسين، وأصالة كواص وحسناء غنام، خريجتي المعهد العالي للفن المسرحي بتونس. وقد نجح الممثلون في بناء شخصيات تتمايز في تفاصيلها، لكنها تلتقي جميعاً عند الإحساس بالهشاشة والبحث عن معنى للحياة.

ولا يكتفي النص برصد الواقع، بل ينسج شبكة من الإحالات الثقافية والرمزية. فالعنوان «جاكرندا» يحيل إلى الشجرة المعروفة بأزهارها البنفسجية الأخاذة، وهي صورة تجمع بين الجمال والهشاشة، لتغدو مرآة للشخصيات التي تحاول الحفاظ على توازنها رغم تصدعاتها الداخلية. أما العنوان الإنجليزي «Call Center Tragedy» فيقود المتلقي مباشرة إلى المكان الذي تتحول فيه الوظيفة اليومية إلى مسرح لمأساة معاصرة.

ويترك النص شخصياته تتكشف تدريجياً، فلا يقدّمها بوصفها نماذج مكتملة، وإنما كذوات تتشكل أمام المتفرج عبر تداخل الحوارات والمونولوغات والذكريات. ويمنح هذا البناء الدرامي الجمهور دوراً في إعادة تركيب الحكاية، فيما حافظ العرض، الممتد لنحو ساعتين، على إيقاع متماسك تصاعد تدريجياً حتى لحظات الذروة.

قراءة لمرحلة اجتماعية ونفسية

كما يفتح النص حواراً مع التراث المسرحي العالمي من خلال استدعاء ظلال من «هاملت» و«أوفيليا»، دون أن يقع في الاقتباس المباشر. فقد أعيد توظيف هذه الإحالات داخل سياق تونسي معاصر، لتصبح العلاقة العاطفية مدخلاً لقراءة الفوارق الاجتماعية والثقافية التي تفصل بين الشخصيات.

وتبرز اللغة باعتبارها أحد أهم عناصر البناء الدرامي. فهي لغة يومية، بعيدة عن الخطابة، لكنها مشبعة بمفردات القسوة والانكسار والتهديد، بما يعكس التحولات النفسية التي تعيشها الشخصيات، ويجعل العنف، المادي والرمزي، جزءاً من تفاصيل حياتها اليومية ومن علاقتها بذواتها وبالآخرين.

وتعزز السينوغرافيا هذه الرؤية باقتصادها البصري وكثافة دلالاتها. فقد هيمنت علامة «EXIT» على فضاء العرض، متبدلة بين اللونين الأحمر والأخضر. فإذا كان الأحمر يحيل إلى الانسداد والاختناق، فإن الأخضر يلوح بإمكانية الخروج، من دون أن يمنح وعداً أكيداً بالنجاة، لتتحول العلامة إلى رمز دائم للبحث عن منفذ في واقع مغلق.

> عبدالحليم المسعودي ونزار السعيدي يقدمان عرضاً ينقل مركز الاتصالات من فضاء للعمل إلى مختبر لأسئلة الإنسان

ومن التفاصيل الدالة أيضاً اختيار اسم «Tanit Call Center»، الذي يستحضر رمز الإلهة القرطاجية «تانيت»، بما تحمله من معاني الحماية والخصوبة والأمومة. غير أن حضورها داخل فضاء تجاري ووظيفي يطرح أسئلة حول مصير الرموز الثقافية حين تنتقل من سياقها الحضاري إلى الاستعمال اليومي، وحول العلاقة الملتبسة بين الذاكرة والحداثة.

ولا يتوقف العرض عند المرجعيات المحلية، بل يفتح نافذة على جماليات المسرح الآسيوي في بعض الأزياء والحركات، ويستدعي في الآن ذاته عناصر من المخيال الشعبي التونسي، من بينها الإشارات إلى الولي الصالح سيدي علي بن إبراهيم، بما يمنح الرؤية الإخراجية بعداً بصرياً وثقافياً يزاوج بين المحلي والشرقي في صياغة لغة مسرحية خاصة.

بهذا المعنى، تبدو «جاكرندا» أكثر من حكاية تدور داخل مركز اتصالات؛ إنها قراءة مسرحية لمرحلة اجتماعية ونفسية يعيشها جيل كامل، يحاول أن يعثر على مخرج من متاهة الواقع، فيما تتكاثر إشارات الخروج من حوله من دون أن تفتح الباب فعلاً نحو النجاة.

مسرحية تكتب مأساة الإنسان المعاصر

المغرب يراهن على قاعات السينما.. الرقمنة والتحديث في صلب استراتيجية النهوض بالقطاع

الرباط - يمضي المغرب بخطوات متسارعة نحو إعادة الاعتبار لقاعات السينما بوصفها إحدى الركائز الأساسية للصناعة السينمائية، في إطار رؤية تراهن على تحديث البنية التحتية للعرض السينمائي، وتوسيع شبكة القاعات، ومواكبة التحول الرقمي الذي يشهده القطاع على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، أقرت لجنة دعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية، التابعة للمركز السينمائي المغربي، حزمة جديدة من الدعم المالي شملت إنشاء قاعات جديدة، وتجديد أخرى، إلى جانب رقمنة عدد من دور العرض في الدار البيضاء وطنجة والرباط. ويعكس هذا التوجه إرادة رسمية لإعادة تنشيط فضاءات العرض السينمائي التي شهدت خلال العقود الماضية تراجعاً في عددها، نتيجة التحولات الاقتصادية وتغير أنماط استهلاك الأفلام.

ويكتسي مشروع رقمنة القاعات أهمية خاصة، إذ أصبح العرض الرقمي معياراً أساسياً في صناعة السينما الحديثة، لما يوفره من جودة تقنية عالية، وسهولة في توزيع الأفلام، وإمكانية برمجة الإنتاجات الوطنية والعالمية وفق أحدث المعايير. كما تتيح الرقمنة للقاعات المغربية مواكبة التطور التكنولوجي واستقبال الأفلام الجديدة فور طرحها، بما يعزز تنافسيتها ويجذب جمهوراً أوسع، خاصة من فئة الشباب.

ولا يقتصر الرهان المغربي على تحديث فضاءات العرض، بل يمتد إلى بناء منظومة سينمائية متكاملة يكون فيها للقاعات دور اقتصادي وثقافي محوري. فوجود شبكة حديثة من دور السينما يعد شرطاً أساسياً لتنشيط السوق الداخلية، وتشجيع المنتجين والموزعين على الاستثمار، وزيادة فرص عرض الأفلام المغربية، بما يخلق دورة اقتصادية أكثر استدامة للقطاع.

ويرى متابعون أن تطوير القاعات يمكن أن يشكل خطوة نحو إرساء سوق سينمائية

> دعم حكومي لإنشاء وتجديد دور العرض يمهد لتوسيع السوق السينمائية وتعزيز البنية التحتية للصناعة الثقافية

حقيقية في المغرب، تتكامل فيها حلقات الإنتاج والتوزيع والعرض، وتوفر فضاءات للقاء المهنيين وإطلاق الأفلام وتنظيم التظاهرات السينمائية، بما يعزز مكانة المملكة كإحدى أبرز الوجهات السينمائية في المنطقة العربية والإفريقية، خاصة في ظل ما تمتلكه من بنية إنتاجية متنامية واستقطاب متزايد للإنتاجات الأجنبية.

وتأتي هذه الإجراءات في سياق سياسة ثقافية أوسع يقودها المركز السينمائي المغربي، تهدف إلى تحديث القطاع، وتحسين شروط الاستثمار، وتعزيز حضور السينما المغربية داخل السوق الوطنية، بما يرسخ دور قاعات السينما ليس فقط كأماكن للعرض، بل كفضاءات للإبداع والتبادل الثقافي وصناعة جمهور جديد للفن السابع.